



المركز الجامعي مرسلې عبد الله تيبازة
معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية



الملتقى الوطني حول :
استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات المالية.
المنعقد بالمركز جامعي تيبازة يوم 04 ماي 2019

موضوع المداخلة:

تقييم إدارة مخاطر الامتثال في القطاع المصرفي.

Evaluation of compliance risk management in the banking .sector

*شاوش حجة الله . Chaouche.univ@gmail.com

أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي مرسلې عبد الله تيبازة.

*فريد عوينات . a.farid26@yahoo.fr

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص :

ازداد الاهتمام باستراتيجية إدارة مخاطر الامتثال، نظرا لتزايد الفجوة بين سلوك الاحتيال القائم على منطق الافشور والامتثال للتنظيم المصرفي، إذ تهدف هذه الورقة إلى محاولة التعرف على مدى سلامة إدارة مخاطر الامتثال وتقييم الاستراتيجيات المعتمدة في القطاع المصرفي على المستويين الدولي والوطني، لذا تم الوقوف على اشكالية مخاطر الامتثال ضمن النموذج الدولي لأعمال البنوك ودراسة وتحليل للنصوص القانونية لبنك الجزائر الصادرة بخصوص الامتثال.

وخلصت الورقة البحثية إلى أن نموذج اعمال البنوك يساهم من خلال عوامل عديدة مثل السرية، تبيض الأموال، هندسة الاحتيال في تكريس حاضنة لسلوكات الافراد الاحتيالية، وهو ما ينمي نزعة الافشور عند الافراد والمؤسسات ويؤدي في النهاية الى المنافسة بين البنوك لاستقطاب حسابات بنكية ومؤسسات افشور بعيدا عن الرقابة والادارة السليمة لمخاطر الامتثال، أين تنمو هذه الاخيرة في ظل بناء استراتيجية لادارة مخاطر الامتثال وفق معادلة ربط امتثال للتنظيم بالحالات المتعلقة بمخالفة القوانين، بعيد عن تحديد نطاق أوسع للامتثال يشمل كل سلوك مخالف لسلامة النظام المصرفي والذي يلحق الضرر بمصالح الاقتصاديات الوطنية (في صورة السوق الموازي في الجزائر، ووجود قانون في خدمة اطراف معينة، ممارسات قانونية غير أخلاقية...)

الكلمات المفتاح: أنظمة وقوانين امتثال، مخاطر الامتثال، حسابات بنكية أوفشور، احتيال دولي ووطني، قانوني غير اخلاقي

تصنيف JEL : G21, G28

Abstract

The risk of compliance risk management has increased due to the increasing gap between the behavior of fraud based on offshore logic and compliance with banking regulation. This paper aims at identifying the proper management of compliance risks and evaluating strategies adopted in the banking sector at the international and national levels. Compliance risk within the international business model and study and analysis of the Bank's compliance legal texts.

The paper concluded that the business model of banks contributes, through many factors such as secrecy, money laundering, fraud engineering, to instill an incubator of fraudulent individuals' behavior, which promotes the tendency of offshore individuals and institutions and eventually leads to competition between banks to attract bank accounts and offshore institutions away from Control and sound management of compliance risks, where they develop the latter in the context of building a strategy to manage compliance risks according to a compliance formula for compliance with the regulation of violations of laws, beyond defining a broader scope of compliance that includes all conduct contrary to the integrity of the banking system and Which harms the interests of national economies (in the form of the parallel market in Algeria, the existence of a law in the service of certain parties, unethical legal practices ...)

Keywords: Compliance regulations and laws, Compliance risk , Offshore bank accounts , International and national fraud, Legal immoral

Jel Classification Codes : G21, G28

I. تمهيد :

تنامي الاهتمام بظاهرة الامتثال ووظيفة الامتثال (Compliance) على المستوى الدولي الداعي إلى تعزيز ممارسات الرقابة الداخلية في البنوك، لسلامة إدارة مخاطر الامتثال، وهو ما دفع بالعديد من الهيئات الدولية المهتمة بمجال المخاطر المصرفية إلى المزيد من الاهتمام بهذه الظاهرة، كان أبرزها ما قامت به لجنة بازل للإشراف على البنوك بحيث أصدرت في سنة 2005 مجموعة من المبادئ حول الامتثال ووظيفة الامتثال، وذلك بهدف مساعدة البنوك في إدارة مخاطر عدم الامتثال، وأصدرت MiFID¹ سنة 2011 المبادئ التوجيهية حول الامتثال على مستوى المصارف الأوروبية، فضلا عن ذلك الوثيقة المرجعية ISO 1960 الصادرة سنة 2014 حول نظام إدارة الامتثال والتي واعتمدها دول أمثال فرنسا، كندا و ألمانيا وغيرها.

في الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر الامتثال المقترنة بقضايا أكبر البنوك العالمية؛ فقد شهدت بيئة الأعمال الدولية مؤخرا العديد من الفضائح والتي تعتبر من أهمها فضيحة سويس ليكس (Swissleaks) المتعلقة بتواطئ ثاني أكبر مجموعة مصرفية في العالم المؤسسة البريطانية (HSBC) وذلك سنة 2008 حول ممارسات التستر على عملائه سواء أفراد أو مؤسسات في عمليات إخفاء الأموال، فضلا عن مثول العديد البنوك مثل Crédit suisse, Deutsche Bank, Société Générale, UBS و GOLDMANSACHS في تحقيقات أمام العدالة خلال سنوات بين 2008-2015 نتيجة سلوكها الذي أصبح يُتيح إمكانية التحايل على الأنظمة المصرفية، وكذا فضيحة إفلاس ثاني أكبر مقرض في روسيا بنك "Yugra" في جويلية 2017 نتيجة عدم امتثاله للبنك المركزي في واحدة من أكبر الانهيارات المصرفية. مما يطرح التساؤل حول ما مدى أهمية الامتثال إذا كانت أكبر البنوك متورطة في قضايا الفساد وغسيل للأموال.

طرح إشكالية: تعتبر ظاهرة الامتثال موضوعا حديثا في البنوك العاملة في البيئة الجزائرية، على الرغم من أن المخاطر الناجم عن عدم الامتثال قائمة بذاته منذ قيام النشاط المصرفي، إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع المتطلبات الكفيلة لتجنب الخسائر الناتجة عن هذا الخطر لم يكن مطروح سابقا، إلا بعد توالي ظهور الهزات البنكية، إفلاس أكثر من سبعة بنوك ومؤسسات ماليتين (خليفة بنك، بنك الصناعي و التجاري، بنك الريان....)، ومع تزايد المشكلات المرتبطة بانخفاض فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك، ألغى بنك الجزائر نظام الرقابة الداخلية 02-03 الذي كان قائما منذ سنة 2002 وتم تعويضه بالنظام 11-08 لـ 28 نوفمبر 2011، الذي أضاف موضوع خطر الامتثال (مخاطر عدم المطابقة) لأول مرة، وكذا أهم الإجراءات التي قد تساعد على إدارة تلك المخاطر. وعلى ضوء ما سبق تحاول الورقة البحثية تقييم إدارة مخاطر الامتثال في القطاع المصرفي؟.

• **أهداف وأهمية البحث والمنهج المستعمل:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد فاعلية وتأثير الإطار القانوني والإجراءات التنظيمية في الحد من مخاطر الامتثال وأيضا دراسة على العوامل المؤثرة في إستراتيجية إدارة مخاطر الامتثال بهدف الوصول إلى تشكيل مرجعية أخلاقية قانونية تفي ببناء ثقافة سليمة للامتثال، إذ يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى الهدف من خلال تحليل النظم المتعلقة بالامتثال الدولية والوطنية.

II. الأدبيات النظرية في إدارة مخاطر الامتثال :

جاءت غالبية الدراسات بعد سنة 2005 وهي مرحلة اعتماد وثيقة بازل للامثال ووظيفة الامثال؛ بحيث انقسمت إلى دراسات حيث ركزت على بُنية وتنظيم وظيفة الامثال و استقلاليتها، نطاق المسؤوليات و التقارير، ودراسات أخرى ركزت على الجوانب التنظيمية "Organizational Aspect" ودراسة التفاعل وظيفة الامثال مع الهياكل الأخرى، دراسة (Birindelli and Ferretti 2008)² أجريت على البنوك العاملة في إيطاليا من خلال تحليل نتائج استبيان الموزع 36 بنك ايطالي و 15 فرع أجنبي، حيث جاءت الدراسة مباشرة بعد التعليمات التي أصدرها البنك المركزي الايطالي حول مخطر الامثال سنة 2007 و المسبقة بوثيقة استشارية (consultative document) سنة 2006، وذلك في إطار تعزيز الرقابة الداخلية للبنوك وإعادة توزيع الأدوار داخل البنوك لإعطاء أهمية أكبر لوظيفة الامثال، فقد حدد البنك المركزي مجموعة من الخيارات التنظيمية بدلا من قواعد إلزامية حيث أتاح فرصة الخيار بين تنظيم وظيفة الامثال ضمن وضائق أخرى، إنشاء وظيفة مستقلة، أو الاستعانة بمصادر خارجية خاصة البنوك التي ليس لها تعقيد في بيئة الأعمال، ويتحدد كل ذلك بحسب حجم البنك و تعقد أعماله، على أن يضمن كل خيار ضرورة وجود مدير مستقل للامثال، وتوصلت الباحثة إلى أن تطور الممارسات السليمة للامثال كانت بارزة في البنوك الأجنبية على عكس البنوك الإيطالية، ومن أجل ضمان فاعلية وظيفة الامثال يجب توضيح مجمل المسؤوليات و تحديد خطوط الإبلاغ، تكثيف برامج التعليم والتدريب وتعزيز السلوكات الأخلاقية الموجهة لاحترام روح القانون لتعزيز وتوزيع ثقافة الامثال، وذلك حتى تكون النظرة لوظيفة الامثال كمصدر للقيمة يحقق مزايا تنافسية لا على أنها عبء وتكلفة التي يجب أن يكون لها الحد الأدنى، وتضيق الفجوة مع البنوك الأجنبية العاملة في إيطاليا في ما يخص الامثال، وفي دراسة (Lagzdins and Sloka 2012)³ والتي جاء تحول برامج الامثال في البنوك الناشطة في جمهورية لاتفيا، وأشار lagzdins نفسه إن هذه الدراسة جاءت امتدادا لي دراسة Birindelli التي اشرنا إليها سابقا و ذلك بعد ما أصدر بنك لاتفيا المركزي سنة 2007 القوانين التنظيمية للامثال، وذلك في إطار تعزيز الحوكمة داخل البنوك، وتماشيا مع المبادئ التوجيهية التي أصدرتها السلطات المصرفية الأوروبية سنة 2011 حول وظيفة الامثال، حيث هدف المقال إلى تقييم الإطار التنظيمي للامثال و معالجة الجوانب التنظيمية لبرنامج الامثال وذلك من خلال تحليل القوانين و التنظيمات المتعلقة بالامثال في بنوك جمهورية لاتفيا وتحليل البحوث المتعلقة بالامثال في البيئات المتقدمة، ويرى الباحث أن مشكلة وضع إطار تنظيمي للامثال يمكن تلخيصها في جملة و واحدة يجب وضع وظيفة الامثال لإدارة مخاطر الامثال، والمشكل في كيفية تنظيم وهيكله وظيفة الامثال، وحدد الباحث الأساس الذي يقوم عليه نظام إدارة الامثال الذي يحتوي كحد أدنى على ثلاثة عناصر مترابطة مجلس المراقبة، برنامج الامثال وبرنامج تدقيق الامثال، وأما في دراسة (Losiewicz-Dniestrzanska 2015)⁴ والتي هدفت إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمراقبة وقياس مخطر عدم الامثال في ظل توالي الأزمات المالية، وتطبيق مجموعة من المؤشرات وأدوات المراقبة على البنوك البولندية للوصول إلى المقاربة السليمة التي تفي بعدم تداخل وتضارب وظيفة الامثال مع الوظائف المتقاربة معها، وهو ما توصل إليه الباحث أن مراقبة وقياس مخطر الامثال أهمية كبيرة باعتبارها وهي عملية معقدة لأنها ترتبط بتقنيات كمية ناهيك عن العدد الكبير لهذه المؤشرات والتي يجب دعمها عن طريق أدوات تكنولوجيا المعلومات، مع ضرورة وجود أنظمة الإنذار المبكر، و اعتبر الباحث استقلالية إدارة الامثال وخضوعها مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق يعد أفضل الحلول بدلا من إدراجها ضمن وظائف أخرى، وفي دراسة (2017 سماح حسين علي)⁵ بهدف تحديد ماهية مراقبة الامثال في المصارف العراقية في محاول معالجة مشكلة أساسية لعدم إحاطة المشرع العراقي في موضوع مراقبة الامثال في المصارف بالشكل الوافي، وأهم ما استنتجه الباحث أن مراقبة الامثال لم تحظى بالمعالجة التشريعية الكافية على الرغم من الدور الذي تؤديه، إذ أن المشرع العراقي عاجلها بمادة واحدة (المادة 71) من تعليمات رقم (4) لسنة 2010 بخصوص تسهيل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وأيضا الواقع العملي في المصارف العراقية يكشف عن عدم تطبيق مبدأ استقلالية مراقبة الامثال على الرغم من

أهميته ، فهو يتيح لمراقبة الإمتثال إمكانية العمل بالطريقة التي تضمن له عدم التعرض إلى ضغوط من قبل مجلس إدارة أو الإدارة العليا للمصارف .

III. مفاهيم عامة حول الامتثال ومخاطر الامتثال.

1- وظيفة الامتثال ومراقبة الامتثال :

تعريف 1: وظيفة الامتثال وظيفة مستقلة تحدد، وتقيم، وتقدم المشورة وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في البنوك، الناتج عن تعرض البنك للعقوبة الإدارية أو التأديبية أو خسائر المالية أو المساس بالسمعة نتيجة لإخفاقه في الالتزام بالأنظمة والضوابط الرقابية أو معايير السلوك والممارسة المهنية والأخلاقية⁶.

تعريف 2: عرفت الورقة الصادرة عن لجنة بازل للامتثال ووظيفة مراقبة الامتثال في المصارف مراقبة الامتثال بأنها وظيفة مستقلة تقوم بتحديد وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر الامتثال " كنتيجة لعدم الامتثال " في المصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الالتزام بالقوانين نتيجة لإخفاقه بالالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك والممارسات المطبقة⁷.

2- مخاطر عدم الامتثال: ويمكن أن يظهر في الأشكال التالية⁸:

- مخاطر عدم الامتثال للقوانين و الأنظمة و التعليمات والتشريعات سواء الصادرة من قبل البنك أو الجهات الرقابية الخارجية؛
- مخاطر السمعة؛
- مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة والتعليمات ؛
- مخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالسلوك المهني و أخلاقيات المهنة.

3- أهمية وظيفة الامتثال : تعتبر وظيفة الامتثال أحد أسس وعوامل نجاح البنوك، كونها تلعب دورا أساسيا في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها، وعلى مصالح المساهمين والمودعين وتوفر الحماية من العقوبات، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها بما يلي⁹ :

- درء مخاطر عدم الامتثال وبوجه الخصوص كل ما يرتبط بعدم الامتثال للقوانين و التنظيمات الصادرة عن الجهات الرقابية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية والقضائية؛
- توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية وتعزيزها فهي الجهة الأكثر قدرة في البنك بالتواصل مع الجهات الرقابية وتفسير تعليماتها والسعي للحث على الالتزام بكافة التعليمات ؛
- إرساء مبادئ نصح الإدارة السليمة في البنوك؛
- إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم المالية وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة عمليات تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، و حتى على المستوى الدولي كما برز مؤخرا في القانون الضريبي الأمريكي FATCA؛
- المحافظة على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي ؛
- تعريف وتوثيق وتقييم مخاطر الامتثال المرتبط بأنشطة البنك وكذا تلك المرتبطة باستحداث منتج مصرفي جديد؛
- تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص.

4- علاقة وحدة الامتثال مع الوحدات الأخرى بالبنك.

الملتقى الوطني حول : استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يتوجب للوصول إلى الامتثال الجيد أن يكون عمل موظفي الامتثال واضح وعدم وجود تعارض بين مسؤولياتهم تجاه الامتثال وغيرها من المسؤوليات، كما يتطلب الأمر التنسيق الدائم و المستمر ما بين وحدة الامتثال و وحدات العمل المعنية في البنك و لذا من الضروري توضيح علاقة وحدة الامتثال خصوصا بالوحدات المتقاربة معها :

- وحدة الامتثال والمراجعة الداخلية:

إن لكل من المراجعة الداخلية و وحدة الامتثال دور رقابي مهم و يندرجان تحت الرقابة الداخلية إلا أن لكل منهما منظوره الخاص في عملية الرقابة، فمهمة المراجعة الداخلية هي الاطمئنان على صحة وسلامة البيانات بناء على السجلات والدفاتر و القوائم و أدلة الإثبات التي يعتمد عليه المراجع في عمله، و أما مهمة وحدة الامتثال هي حصر و توضيح الأنظمة والتعليمات المطلوب تطبيقها في البنوك، ومن ثم التأكد من وضعها في سياسات وإجراءات وبرامج العمل المعتمدة، وتحديثها بشكل مستمر.

إن وظيفة الامتثال تخضع إلى المراجعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية لذا يجب أن تكونا منفصلتين وذلك لضمان خضوع نشاطات وحدة الامتثال لمراجعة مستقلة، وان يتم إجراء عملية المراجعة من قبل أشخاص ليس لهم علاقة بموظفي الامتثال وبالتالي فإنه من المهم أن يكون هناك فهم واضح داخل البنك حول كيفية تقسيم أنشطة تقييم واختبار المخاطر بين الإدارتين، كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإخطار مسؤول وحدة الامتثال بنتائج المراجعة ذات الصلة بالامتثال¹⁰.

- مخاطر الامتثال و المخاطر التشغيلية :

إن المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها مخاطر تحمل الخسائر الناتجة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، أو العنصر البشري (أخطاء الموظفين...)، النظام الآلي (أخطاء برمجية، تعطل الكمبيوتر...) أو الأنظمة والأحداث الخارجية (الكوارث الطبيعية...). ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية¹¹، فالعلاقة بين خطر الامتثال و مخاطر التشغيلية متقاربة جدا فهناك من يرى ضرورة دمجها في وحدة واحدة و ذلك بحجة اشتراكهما في استخدام بعض المؤشرات الكمية، ففي مجال الامتثال قيم المؤشرات الرئيسية نجدها محسوبة في مجال مخاطر التشغيلية ، في حين أن المعلومات عن المخالفات الخطيرة تنقل إلى مجال مخاطر التشغيلية، فمن فوائد الجمع بينهما ضمن وحدة واحدة هو الحصول على استقلالية المخاطر التشغيلية عن الهيكل التنظيمي للبنك، وهو ما سيعود بالنفع كذلك لدائرة الامتثال، ومن أضرار هذا الحل هو أن وحدة المخاطر التشغيلية يمكن أن تسيطر على نشاطات وحدة الامتثال.

وحدة الامتثال و الإدارة القانونية :

هناك من يرى الجمع بينهما لتقارب الوحدتين من جهة القوانين والتنظيمات، لكن المهمة الأساسية للإدارة القانونية هي مراجعة العقود والاستشارات القانونية و التقاضي والغرامات وتحديد الالتزامات، و هذا الرأي لا يفيد أكثر وحدة الامتثال. (Losiewicz-¹² Dniestrzanska 2015).

-5 المكونات الأساسية لبرنامج الامتثال :

يضيف برنامج الامتثال أهمية كبيرة في إدارة خطر الامتثال، إلا أنه يبقى غير كاف لذا يجب وضعه قيد المراقبة المستمرة وتقييم مدى نجاحه، ويتضمن برنامج الامتثال كحد أدنى ما يلي:¹³

- معايير الامتثال: وتحتوي على السياسة العامة للامتثال المعتمدة والمطبقة على كافة موظفي البنك؛
- مسؤول الامتثال : و هو الذي يقوم بإعداد البرنامج السنوي وكذا تحديد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل موظفي البنك فيما يخص الامتثال ، وحث الموظفين على رفع أي مخالفة تتعلق بالامتثال ؛
- الثقة المتبادلة بين الأفراد: يتوجب على الموظفين التحلي بمستوى عال من الثقة عند قيامهم بأعمالهم ، وهو ما يجعل البنك يحافظ على سمعته لدى عملائه والجهات التي يتعامل معها ؛
- التعليم: توفير الخبرات والمعرفة الكافية لتطبيق برنامج الامتثال على أن يحصل كل موظف حسب مجال عمله على الدورات التدريبية اللازمة لتمكينه من تنفيذ الأعمال في نطاق القيم والأنظمة والتعليمات؛
- المراقبة والتدقيق: لتأكد من تطبيق متطلبات القوانين والأنظمة وتفاذي أي مخالفات عن النشاطات البنكية؛
- التنفيذ والانضباط: تحديد العقوبات والصرامة في تنفيذها ؛
- الوقاية من عدم الامتثال: و هي عملية لتقييم والتصحيح و الوقاية من حالات عدم الامتثال التي سبق للبنك الوقوع فيها.

IV. المبادئ المرتبطة بإدارة مخاطر الامتثال :

نظرا لتطورات المصرفية في الآونة الأخيرة التي تؤكد على أهمية إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في البنوك ، وضرورة وجود الآليات والأطر التي من شأنها تطوير هذه الممارسة السليمة، وتماشيا مع بما يتوجب من التزامات دولية، أصدرت العديد من الهيئات الدولية مجموعة من المعايير او المبادئ الكفيلة بمساعدة البنوك والسلطات الرقابية في إدارة ومراقبة مخطر الامتثال، ومن أهمها ما جاءت به لجنة بازل سنة 2005 من مبادئ حول الامتثال¹⁴.

1- دور مجلس الإدارة والإدارة العليا:

- **المبدأ الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة مخطر الامتثال و المصادقة على سياسة الامتثال ، كما يجب على المجلس أو إحدى لجانه مراجعة سنوية على الأقل لسياسة الامتثال وكيفية تطبيقها لتقويم كيفية إدارة البنك لمخطر الامتثال¹⁵ فسياسة الامتثال لن تكون فعالة إلا إذا كان مجلس الإدارة هو نفسه من يعزز قيم الصدق والنزاهة في جميع أنحاء البنك، لذلك عليه أن يشرف على تنفيذ سياسات الامتثال ، مع ضمان أن يتم حل قضايا الامتثال بفعالية مع إمكانية تفويض هذه المهام إلى لجنة مناسبة على مستوى مجلس الإدارة؛
- **المبدأ الثاني: مسؤوليات الإدارة العليا:** تسهر الإدارة العليا على وضع سياسة الامتثال ومتابعة مدى تنفيذ هذه السياسة، ووضع الخطط التصحيحية في حالة وجود أي قصور، كما أنها تسهر على وضوح وشفافية السياسات المتبعة بما يضمن حقوق الموظفين، ومتابعة رفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مخاطر الامتثال واللجوء إلى إجراءات تأديبية إذا تطلب الأمر؛
- **المبدأ الثالث: سياسة الامتثال:** تقع على الإدارة العليا مسؤولية إنشاء وظيفة امتثال دائمة وفعالة كجزء من سياسة الامتثال مع مراعاة توفر الموارد البشرية والمادية اللازمة¹⁶.

2- مبادئ وحدة الامتثال :

- **مبدأ الرابع: مهام وظيفة الامتثال:** ولتحديد هذه المهام يستلزم ضرورة وجود ميثاق أو أي وثيقة رسمية أخرى يصادق عليها مجلس الإدارة بحيث يتم فيها ترتيب الصلاحيات وتثبيت استقلالية الوظيفة واستمراريتها؛

الملتقى الوطني حول :استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات المالية.

- **المبدأ الخامس:الاستقلالية:** يجب أن يكون لوظيفة الامتثال وضع رسمي ضمن الهيكل التنظيمي، بمنحها الاستقلالية التامة والصلاحيه الكاملة في الاطلاع على جميع البيانات والمعلومات والتقارير في البنك والاتصال المباشر مع جميع العاملين والمستويات الإدارية والوقوف على أسباب المخالفات.¹⁷
- **المبدأ السادس:الدور والمسؤوليات:** دور وظيفة الامتثال هو تحديد وتقييم ومراقبة مخطر عدم الامتثال التي يتعرض لها البنك، وتقديم المشورة ورفع التقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول هذه المخطر.¹⁸
- **المبدأ السابع: موظفو وظيفة الامتثال:** يعتبر رئيس وظيفة الامتثال مسؤولاً عن إدارة المهام اليومية للوظيفة ؛
- **المبدأ الثامن:مؤهلات الموظفين :** يجب ان تتوفر في موظفي وظيفة الامتثال المؤهلات اللازمة والخبرة والصفات الشخصية والمهنية التي تمكنهم من القيام بواجباتهم بكفاءة ، كما يجب أن يكون لديهم فهم وقراءة سليمة للقوانين والمعايير المحلية والدولية وأثرها على عمليات البنك؛

3- العلاقة مع الأنشطة الأخرى:

- **المبدأ التاسع: القضايا العابرة الحدود:** يجب أن تتم هيكلة وظيفة الامتثال في البنوك التي تمارس أعمالها في دول مختلفة بما يضمن تغطية متطلبات الاحتياجات المحلية ضمن إطار سياسة الامتثال للبنك ككل فالدول تختلف من حيث قوانينها وأنظمتها وهذا الاختلاف يفرض على البنوك التي لها فروع خارج الحدود أن تراعي اختلاف القوانين واللوائح واحتمال بروز مخاطر عدم امتثال جديدة؛
- **المبدأ العاشر:العلاقة مع التدقيق الداخلي:** تخضع وظيفة الامتثال من حيث نطاقها لوظيفة المراجعة الداخلية، مما يستوجب الاستقلالية التامة لوظيفة الامتثال عن وظيفة التدقيق الداخلي؛
- **المبدأ الحادي عشر:** الاستعانة بمصادر خارجية: يمكن الاستعانة بخبرات من خارج المصرف شريطة قيام المسؤول عن وحدة الامتثال بالإشراف الكامل على النشاط وان يبقى هذا المسؤول في كل الأحوال احد موظفي المصرف؛

V. تقييم إستراتيجية إدارة مخاطر الامتثال على الصعيدين الدولي والوطني

تعتبر البنوك من أهم محركات الاقتصاد وأهم الحلقات التي تنتقل فيها الأموال سواء كانت مشروعة المصدر أو غير مشروعة ، وذلك لما أصبحت تتمتع بها في العصر الحالي من تعدد الفروع في كل المناطق والتكنولوجيا المتطورة المستخدمة لتسهيل وتسريع العمليات المالية، ومع هذا التطور المالي ظهرت جريمة غسيل وتبييض الأموال التي كان لابد من إيجاد الحلول والآليات لمكافحتها .

1- إستراتيجية إدارة مخاطر الامتثال ضمن النموذج الدولي للبنوك:

- **إدارة مخاطر الامتثال في البيئة الأمريكية :**
عرفت البيئة الأمريكية أولى الإشارات للقواعد المنظمة للامتثال للتنظيم المصرفي بشكل أساسي سنة 2004، حيث تم وضع العناصر الضرورية لبرنامج الامتثال من قبل إرشادات إصدار الأحكام الفيدرالية للمنظمات (FSGO) ، تشكل خلالها برنامج الامتثال من خلال

مبدأ الامتثال ومسؤول الامتثال كعنصرين أساسيين فالأول للحد من السلوكيات الاحتمالية والثاني بغية الحث على ضرورة وجود مسؤول يشرف عن الامتثال وكذا مبدأ إعداد الأفراد ذوي النزاهة العالية، التعليم، التدقيق، التنفيذ والانضباط، الاستجابة والوقاية¹⁹. واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الامتثال الضريبي (FATCA)²⁰ سنة 2014 كأحد أوجه الامتثال القسري التي أخذت أبعاد دولية وتعد بمثابة آلية رقابية لضمان أن دافعي الضرائب الأمريكيين خارج الو.م.أ يمثلون للقوانين الضريبة المتعلقة بمكافحة التهريب الضريبي، في إطار حماية مصالح الخزينة الأمريكية التي أصبحت رهينة سلوك الاحتيال وحالات عدم الامتثال المتكررة على مستوى المصارف، تلتزم البنوك باتفاقية FATCA من خلال تقديم معلومات عن العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية إلى مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS)، ويترب عن عدم تصريح البنوك بمؤلاء العملاء الأمريكيين عقوبات تصل الى فرض غرامة 30 بالمئة من التحويلات الجارية بواسطة المصارف الأمريكية²¹.

• إدارة مخاطر الامتثال في البيئة الأوروبية :

سعت المفوضية الأوروبية (MiFID) هي الأخرى نحو تبني مجموعة من المبادئ التي جاءت في شكل إجراءات مثل الذي جاءت بها لجنة بازل بغية ضمان امتثال البنوك الأوروبية للهيئات المشرفة على التنظيم ، تحسبا للمخاطر الناجمة عن عدم الامتثال، وبينت قاعدة فولكر (VolckerRule) لسنة 2014 العناصر الأساسية التي يجب توفرها ضمن برنامج امتثال المتعلق بالبنوك المتوسطة الحجم، والتي يجب أن تضم سياسات وإجراءات مكتوبة لرصد الأنشطة، على أن يكون هنالك نظام مستقل داخل البنوك يسهر على مراقبة الامتثال، وكذا مجموعة من الإجراءات (تدريب الموظفين، حفظ السجلات لإثبات المطابقة...) ، كما اعتمدت العديد من الدول مثل فرنسا، كندا وألمانيا وغيرها الوثيقة المرجعية ISO 1960 الصادرة سنة 2014 عن المنظمة الدولية للمعايير (International Organization for Standardization) حول نظام إدارة الامتثال كأحد الأوراق الضامنة على وجود الامتثال ضمن هيكلها البنكية²². كما تم التأكيد وإعادة تحديد مبادئ الامتثال لبازل سنة 2015 المعدة من طرف فريق المواضيع المحاسبية، كدليل إرشادي لتعزيز الأنظمة الرقابية تحسبا للمخاطر الناجمة عن عدم الامتثال، وتتضمن هذه المبادئ تحديد مسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا في وضع سياسة الامتثال ومتابعة تنفيذها، وكذا وجود وظيفة للامتثال مستقلة ضمن الهياكل التنظيمية للبنوك يتم من خلالها تحديد وتقييم ممارسات الامتثال وإعداد التقارير حول مخاطر عدم الامتثال. والتي صدرت أول مرة سنة 2005.

2. تقييم مخاطر الامتثال ضمن النموذج الدولي للبنوك:

يمكن تقييم مخاطر الامتثال من خلال النقاش حول مجموعة من القضايا على ضوء مجموعة من التجارب والممارسات التي شكلت أبعاد نموذج أعمال البنوك القائم على التدويل بعيدا عن ممارسات السليمة لإدارة مخاطر الامتثال.

• تراكم ثقافة عدم الامتثال وفق منطق الافشور:

تشكل حالات عدم الامتثال ضمن نموذج أعمال البنوك إذا كان هنالك ضغوطات مدركة لارتكاب الاحتيال (ضغوط مالية، الجشع والطمع، النزعة التوسعية...)، مع وجود الفرصة السانحة لارتكاب سلوكيات غير سليمة (عدم تطبيق القانون، عقوبة اقل من الأرباح المحققة)، بالإضافة إلى القدرة على تبرير هذه الأفعال (الامتثال للقواعد بمستويات عالية التنظيم، ثغرات القانون، قانوني غير أخلاقي مثل شركات الشاشة، حسابات بنكية افشور).

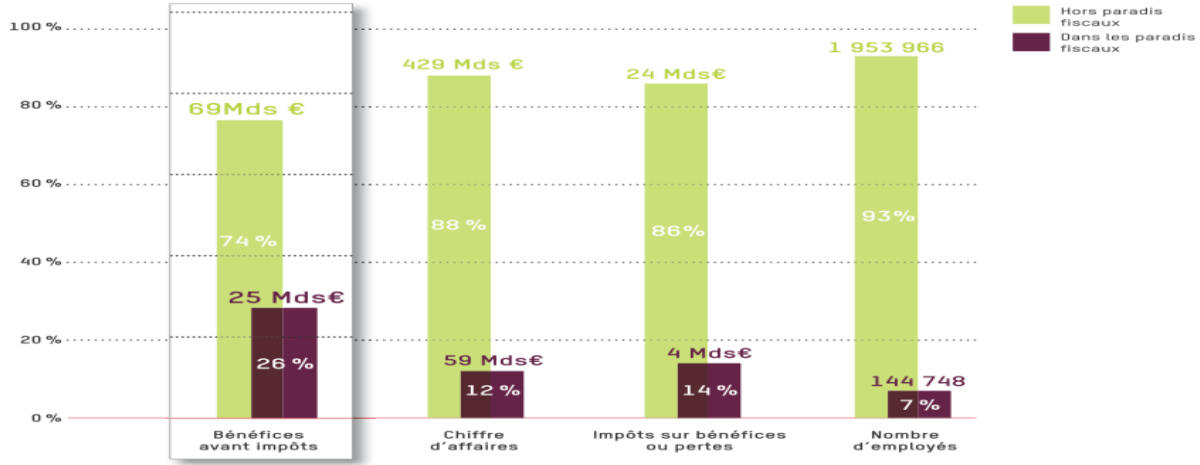
إذ توضح حالات أكبر البنوك عدم الامتثال وفق منطق الافشور فالبنك الفرنسي (Société Générale) ، وباعتماد الهندسة المالية (Montage) تمكن البنك بعد سنة 2012 من انشاء حوالي 236 شركة اوف شور وكان ذلك بعد مثوله امام "Senat" الفرنسية في أبريل 2012 على اثر انشاء 979 شركة اوفشور (Offshor) متوطنة في بنما، الجزر العذراء والسيشل باعتماد مكتب موساك فونسيكا بداية من سنة 1977²³. وذلك جراء تزايد سلوكيات الاحتيال عند وجود مزيج بين الضغوط التي تواجه البنك وتوفر الفرص للاحتيال مع القدرة على اخفائه.

كما كشفت الحقائق تواطؤ البنك HSBC السويسري عقب الأرشيف الرقمي الذي قام بالإبلاغ عنه "Hervé Falciani"، الذي ورد ضمن مشروع التسريبات التي جمعها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين سنة 2006، الذي يحتوي على أكثر من 1000.000 عميل متهربين من الضرائب أودعوا أكثر من 180.6 مليار أورو بين نوفمبر 2006، ومارس 2007، وأن موظفي البنك كانوا على بينة من طبيعة الأموال التي تصل إلى البنك، وأنهم يعرفون الأعمال التجارية الأساسية لكثير من موكليهم الذين يشاركون في أنشطة إجرامية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب²⁴.

ويكشف تحليل أوكسفام (Oxfam) لكيفية استخدام أكبر 20 بنكاً أوروبياً للملاذات الضريبية ، مجتمعةً ، أنها أعلنت ما يقرب من 25 مليار يورو من الأرباح في الملاذات الضريبية لعام 2015، بالمقارنة مع حصة كل من هذه البلدان في الاقتصاد والديموغرافيا العالمية ، والفجوة واضحة: في حين أن البنوك العشرين تمثل 26 ٪ من أرباحها في الملاذات الضريبية ، فإن هذه المناطق نفسها لا تمثل سوى 5 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و تمثل 1 ٪ فقط من سكان العالم، هذا يدل على عدم تناسق الأرباح التي يتم جمعها جماعيا من قبل البنوك العشرين في الملاذات الضريبية مقارنة بالمستوى المحتمل للنشاط الاقتصادي الحقيقي الذي يدركونه هناك، ويعطي سببا وجيها للاعتقاد بأنهم يحولون الأرباح نحو هذه الولايات القضائية، والتي تستحق تفسيرات إضافية منها، على الرغم من أنه من الصعب إجراء تقييم دقيق لحصة الأرباح المشتقة بالفعل من نشاط في بلدان أخرى، فمن المحتمل أن نسبة كبيرة من هذه الأرباح قد تم تحويلها بشكل مصطنع إلى الملاذات الضريبية، من خلال ممارسات بعيدة عن الامتثال²⁵.

الجدول 1: النشاط الحقيقي في الملاذات الضريبية لأكثر 20 بنك في الاتحاد الاوربي لسنة 2015

ACTIVITÉS RÉALISÉES DANS LES PARADIS FISCAUX PAR LES VINGT PLUS GRANDES BANQUES DE L'UE EN 2015



Alors que les vingt banques enregistrent 26% de leurs bénéfices dans les paradis fiscaux, ces territoires eux-mêmes ne représentent que 5% du PIB mondial, et ne comptent que pour 1% de la population mondiale

Source : Idem P14

يوضح الرسم البياني الفجوة بين الملاذات الضريبية التي تسجل فيها البنوك أرباحها وتراكمها، والبلدان التي تمارس فيها أنشطتها الاقتصادية الحقيقية، فعلى الرغم من أن البنوك الأوروبية العشرين تحقق 26% من إجمالي أرباحها في الملاذات الضريبية، فإن هذه الدول لا تمثل سوى 14% من إجمالي الضرائب التي تدفعها البنوك، و 12% من أنشطتها (رقم الأعمال) و بالكاد 7 % من موظفيها. يكشف التمييز بين البنوك عن اختلافات أكثر وضوحاً: على سبيل المثال ، في حين تم تسجيل 22 % من أرباح Société Générale في الملاذات الضريبية ، تم توليد 10 % فقط من مبيعاتها هناك. و 4 % من موظفيها يعملون هناك.

فقد أصبح يميز نموذج أعمال البنوك تراكم لثقافة عدم الامتثال للتنظيم، ولو عند وجود المستويات العليا من الاستجابة للتنظيم.

- تراكم ثقافة عدم الامتثال وفق مبدأ المساواة في العالم :

بالاعتماد على التقديرات الواردة في جدول أسفله المتعلقة بعشرين من الدول النامية، ولا تتعلق بالولايات المتحدة ولا بالاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وكندا، لذا فإن التقدير الوارد يمثل نحو خمس الأموال المخبأة، ويشير فقط إلى نحو 7.6 تريليون \$ خبأها الأثرياء في الملاذات الضريبية الآمنة، ومنها نحو 804 مليار \$ تخص فقط دولتين عربيتين هما الكويت والسعودية²⁶.

جدول 1: تقديرات الثروة المخبأة في مناطق Offshore (الملاذات الضريبية).

البلد	مليارات \$	البلد	مليارات \$
الصين	1189	نيجيريا	306
روسيا	798	ماليزيا	283
كوريا	779	هنغاريا	242
البرازيل	520	سنغافورا	169
الكويت	496	أوكرانيا	167
المكسيك	417	بولندا	165
فنزويلا	406	تركيا	158
الأرجنتين	399	إيران	147
إندونيسيا	331	ساحل العاج	141
السعودية	308	كازاخستان	138
مجموع التقديرات	7434	مليارات \$	

Source : tax justice network the price of offshore revisited - 19 July 2012

و ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أغنى 8 % من سكان العالم يحصلون على نصف مجموع الدخل العالمي، تاركين النصف الباقي للنسبة المتبقية المتبقية وقدرها 92 %، وأظهرت منظمة أوكسفام (Oxfam) أن أغنى 1 % من سكان العالم كانوا، في عام 2014، يمتلكون نسبة 48 % من الثروة العالمية - بالمقارنة مع نسبة 44 % في عام 2010 - تاركين لنسبة الـ 99 % المتبقية 52 % من هذه الثروة، وخلال العقد الماضيين ازداد انعدام المساواة في الدخل بنسبة 9 % في البلدان المتقدمة وبنسبة 11 % في البلدان النامية²⁷، وشهدت العقود الأخيرة بشكل عام زيادة في صافي الثروة الخاصة فقد تضاعفت من 200-350 % من الدخل القومي في معظم الدول الغنية خلال السبعينات من القرن العشرين ، 400-700 % ، ولم تضعف الأزمة المالية في عام 2008 من تلك الظواهر، إذ نستطيع القول أن ذلك الوضع يحد من قدرة الدول على إدارة دفة الاقتصاد ، أو إعادة توزيع الدخل بما يقلل من تزايد اللامساواة،²⁸ وإن محاربة اللامساواة في الدخل وفي الثروة حول العالم تتطلب تغييرات هامة في السياسة الامتثال او إعادة تحديد محيط الامتثال الضريبية على المستوى القومي والعالمي، اذ يتقاسم الامتثال حدود غير مستقرة مع مجموعة من القضايا ويُعبر عن مجموعة القيم والقواعد الطوعية والقسرية التي تحكم السلوك المهني للارتقاء بالتنظيم وتقليل فجوته مع الممارسات فلا يمكن حصر مخاطر الامتثال ومتطلبات النظم والقوانين الحالية.

3. إستراتيجية إدارة مخاطر الامتثال ضمن البنوك الناشطة بالجزائر :

• الإطار التنظيمي لمخاطر الامتثال :

وفق بنك الجزائر مخاطر عدم الامتثال والتي سميت في نص التنظيم مخاطر عدم المطابقة، في المادة الثانية من نظام 11-08²⁹ خطر العقوبة القضائية أو التأديبية أو الإدارية، وخطر الخسائر المالية المعتبرة والمساس بالسمعة، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بالنشاط المصرفي سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات مسيري البنك .

دأب بنك الجزائر إلى تعزيز الأساليب الرقابية لمواجهة مختلف المخاطر خصوصا على الصعيد الدولي، للحاجة إلى وجود إطار رقابي متناسق وموحد يسمح بالتعاون على المستوى الدولي، حيث قام بنك الجزائر بمجموعة من التحديثات في الجوانب التنظيمية والهيكلية، أبرزها استحداث نظام الرقابة الداخلية 11-08 لسنة 2011، هذا الأخير يهدف إلى تعزيز ممارسة الامتثال في البنوك العاملة في الجزائر، وجاء في الباب الأول من هذا النظام قواعد تطبيق الأحكام الخاصة برقابة الامتثال (من المادة 19 إلى المادة 28) ، و كذا الأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم (من المادة 29 و المادة 30)، كونها من الجرائم العابرة للحدود ، وترتبط وبشكل مستمر بمبادئ وتوصيات هيئات ولجان دولية تشارك الجزائر في عضويتها، كما قام بنك الجزائر بإلغاء نظام 05-05 لسنة 2005³⁰ و قانون 05-01³¹ المتعلقين بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و تعويضهما بنظام 12-03 لسنة 2012³² و قانون 15-06 لسنة 2015³³ على التوالي.

- الأحكام الخاصة بمراقبة الامتثال:

يطلب من البنوك وضع جهاز لرقابة مخاطر عدم الامتثال (المادة 19)، حيث يسمح هذا الجهاز بضمان المتابعة المنتظمة و المتكررة قدر الإمكان لتغيرات الطارئة على النصوص القانونية و يتم إبلاغ المستخدمين المعنيين فورا (المادة 23) ، مع مراعاة في ذلك تجنب تضارب المصالح و أخلاقيات المهنة للموظفين وأعضاء الهيئة التنفيذية وهيئة التداول (المادة 26) ، كما يضمن هذا الجهاز تحليل خاص للمخاطر و مختلف إجراءات قياس و تحديد مخطر عدم الامتثال، خصوصا عندما تقرر البنوك انجاز عمليات الخاصة بالمنتجات الجديدة لصالحها أو الموجهة لسوق، أو التغير على مستوى المنتجات الموجودة مع ضرورة إبداء رأي كتابي حول ذلك (المادة 25) ، عن طريق مسؤول الامتثال المعين من البنك المصرح به للجنة المصرفية، حيث لا يقوم هذا المسؤول بأي عملية تجارية أو محاسبية أو مالية، لتوفير كافة الوسائل اللازمة لإدارة الامتثال (المادة 20) و ضمان تكوين خاص بإجراءات الامتثال التي تقع على عاتق مسؤولي الامتثال (المادة 28) تتم مختلف الإجراءات المذكورة بما يتوافق وحجم البنك ومدى تعقد أعماله ونوعية منتجاته، ونشاطاته على الصعيد الدولي.(المادة 21). المواد المذكورة متعلقة بنظام الرقابة الداخلية 11-08.

- الأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

تقع مسؤولية التأكد من الامتثال لقواعد مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تحت مسؤولية مسؤول إدارة الامتثال المادة (30) و هو نفسه مسؤول الامتثال الذي نصت عليها المادة 18 من النظام رقم 05-05 لسنة 2005 المعدل والمتمم و المتعلق بالتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتضع البنوك تنظيما و إجراءات ووسائل تسمح لها باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية وان تمتلك برنامجا مكتوبا في إطار الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهم وذلك بغية :

- ضمان معرفة زبائنها والعمليات التي يقومون بها بشكل صارم (سياسة قبول الزبائن)، تحديد هويتهم و تسليط عليهم الرقابة المستمرة (المادة 3 من قانون 12-03)

الملتقى الوطني حول :استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات المالية.

- جمع المعلومات حول مراسليهم البنكين و خضوع هؤلاء المراسلين لرقابة السلطات المختصة، و تعاونهم في إطار جهاز وطني لمكافحة تبيض ؛
 - تحديد الدقيق لهوية الأمر والمستفيد من التحويلات الالكترونية ؛
 - كشف أنواع العمليات والمعلومات الغير عادية او دون مبرر اقتصادي؛
 - حيابة أنظمة الإنذار لكشف العمليات المشبه بها؛
 - الامتثال بالالتزام القانوني للإخطار بالشبهة في إطار الأشكال القانونية والتنظيمية المعمول بها، وذلك بالإبلاغ عن كل عملية مشتبها بها حصريا إلى خلية الاستعلام المالي، و لا يمكن التحجج السر المهني لخلية الاستعلام (المادة 15 من قانون 03-12)
 - اطلاع جميع المستخدمين بكل الإجراءات المتخذة للسماح لكل عون بالإبلاغ عن كل عملية مشتبها بها إلى مسؤول الامتثال؛
 - تحديد أخلاقيات المهنة في مجال الأخطار بالشبهة و اطلاع جميع المستخدمين على ذلك؛
- يندرج برنامج مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ضمن جهاز الرقابة الداخلية للمصارف و يعد تقرير سنوي في هذا المجال يرسل إلى اللجنة المصرفية (المادة 22 نظام 03-12)و التي تصدر إجراءات تأديبيا ضد المصارف إزاء كل تقصير .

4. تقييم مخاطر الامتثال في البنوك الناشطة في الجزائر:

إنّ الخوض في موضوع مخاطر الامتثال في بيئة الاعمال الجزائرية يحكمه العديد من العوامل في ظل تقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذا تم تقديم وضعية الامتثال في الجزائر من مدخل السوق الموازي والممارسات الغير قانونية او قانونية غير اخلاقية.

• وضعيات الامتثال الغير قانونية (السوق الموازي):

الاقتصاد الأسود أو السوق غير المشروعة فهي التي يتم فيها تبادل أموال غير مشروعة وتتميز بالطابع الاحتكاري، والأموال الناتجة عنها تكون أموالا غير مشروعة ، فهو ذلك السوق الذي ينشأ ضمن اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتنظيمات والقوانين بل يعتمد على السرية بعيدا عن المتطلبات الرقابية والامتثال للأنظمة والتنظيمات، ليتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة (ضرائب، تنظيمات) ، فهو بمثابة اللجنة الضريبية للأموال القدرة التي لا تتأثر بمخاطر الامتثال.

ويشكل النشاط في السوق الموازي بالجزائر نسبة كبيرة من الاقتصاد ويشمل العديد من النشاطات سيما الخدمات والصناعات التحويلية والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، وفقا لوزارة التجارة تم تسجيل منذ 2010 أكثر من 206.5 مليار دينار جزائري قيمة مبادلات تجارية غير مفوترة وهذا إلى غاية نهاية 2014، ويمثل القطاع الفوضوي حوالي 40% من الدخل الوطني الخام³⁴، ونتج عن ذلك:

- عدم استخدام الوسائل الحديثة للدفع، بحيث تتم العمليات التجارية على نطاق واسع نقداً؛
- عدم التعامل بالفاتورة على نطاق واسع وتأثير ذلك على قواعد المنافسة الوطنية؛
- عدم الالتزام بالتصريح الحقيقي بعدد العمال المستعملين والآثار على ذلك على إيرادات الضمان الاجتماعي ؛

- عدم التحكم في السوق الموازية لبيع العملات والتي تشكل نسبة كبيرة من التداول خارج الإطار القانوني.

يتبين أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية لا يمكن مراقبتها وذلك بالرغم من الإجراءات المتخذة أهما : (تحديد الحد المطبق على عمليات الدفع التي تتم بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات المالية والبنكية، وتنفيذ برنامج للمطابقة الجبائية الإرادية للأموال غير الرسمية المودعة لدى البنوك، وتسهيل عمليات الحصول على السجل التجاري)، و من ناحية أخرى أن السوق غير الرسمي متغلغل حتى داخل السوق الرسمي بحيث أنه يشكل جزء كبير من (نشاط الشركات والمؤسسات الوطنية والأجنبية)، حيث أن حجم السوق الموازية في الجزائر في تطور وزيادة مستمرة ، والأرقام المقدمة حول التهرب الضريبي وعدم التحصيل في البيئة الوطنية ضخمة ومخيفة، فالإدارة الضرائب عجزت عن تحصيل ما يقارب 110 مليار دولار من الضرائب التي ضاعت محل تهرب ضريبي نهاية عام 2014، ووفقا للتقرير فإن التحصيل الضريبي بلغ عام 2014 ما يقارب 1264 مليار دينار (11 مليار دولار) و هو ما يعادل 11% من المستحقات الضريبية³⁵. وأثبتت التحقيقات أن التهرب الضريبي تمارسه حتى الشركات الأجنبية الموجودة، والمتثلة مظاهره في تهريب العملة الصعبة، وهو ما يفقد أهمية الامتثال في ظل محدودية واقعه، فالأجدر ان يشمل نطاق عدم الامتثال كل سلوك مخالف لسلامة النظام المصرفي والذي يلحق الضرر بمصالح الاقتصاديات الوطنية ولا يمكن ان تقتصر حدود الامتثال على ما يفرضه التنظيم فقط، اذ تقوم العديد من الحكومات بإنشاء قوانين لحماية مصالح البنوك والشركات وتطبيقات الممارسات الفاسدة، وفرض القوانين التي تستثني المجتمع المدني الحقيقي بمهدف إضفاء الشرعية على السرقات والفساد والمافيا في الحكومات³⁶.

• وضعيات الامتثال القانونية غير أخلاقية (الافشور):

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية العديد من الإصلاحات ضمن قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع آليات النظام المصرفي الحالي وذلك في إطار الانفتاح على الممارسات الدولية ، وتحت واقع أثبت عدم وضوح الدوافع وراء العديد من السياسات التي يتبناها بنك الجزائر في ظل غياب لفلسفة الإصلاح المبنية على مستوى فعال يحقق شرعية الامتثال للتنظيم المصرفي في بيئة الأعمال الجزائرية، فقد أوضحت التعليمات الصادرة في فيفري 2018 حول الإدماج المالي التناقض بينها وبين قوانين المتعلقة بالامتثال لسنة 2012 وكذا قوانين تبيض الأموال فقد أنتجت تضارب واضح بين قاعدة اعرف عميل وبين تسهيل التعامل مع العملاء وهو ما من شأنه أن يشكل تراكم لثقافة عدم الامتثال وعدم أخلاقية القوانين التي لا تخدم الصالح العام هذه السياسات كرسست ثقافة عدم الامتثال وسمحت بتشكيل رؤوس اموال بصورة غير طبيعية.

يزداد المشهد وضوحا عندما نجد تورط أكبر البنوك الجزائرية؛ بنك الجزائر الخارجي (BEA) في واقعة تلويث للمال العام على اثر فضيحة إشراكه المال العام في الهروب من الرقابة الضريبية؛ وذلك بالاشتراك مع بنك البركة السعودية في نشاطات الافشور في الجزر العذراء البريطانية منذ 1990 التي تعتبر كأحد أهم الملاذات الضريبية، هذه العملية تعتبر استثمار للمال العام في أوعية غير صحيحة³⁷. وانعكست قضايا الاحتيال في نشاط أهم الأسماء في الساحة الاقتصادية والسياسية في البلاد في تداولات مالية ليس لها أي صلة بالاقتصاد الحقيقي ولا تعود بأي منفعة على المجموعة الوطنية، من خلال إنشاء شركات وهمية للتغطية على نشاطات أخرى، أو للتهرب الضريبي، أو لفتح حسابات بنكية دون ظهور اسم صاحبها الحقيقي، أو لمنح وتلقي رشاي، وذلك بعيدا عن كل متطلبات الرقابة والامتثال للتنظيم، حيث بلغت قيمة الأموال المودعة في حساب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في بنك (HSBC) البريطاني في لندن عند افتتاح الحساب سنة 2008 ما يقارب 67 ألف جنيه إسترليني، أي 88 ألف أورو، لتصل إلى 2.43 مليون جنيه إسترليني بعد عام فقط، فكيف يقوم رئيس أهم تنظيم لأرباب العمل في الجزائر بالاحتفاظ بالأموال الضخمة في الخارج عندما تكون أنشطته

الملتقى الوطني حول :استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات المالية.

الاقتصادية الرئيسية في الجزائر؟ كما بلغ الحساب البنكي في بنما لوزير الصناعة والمناجم السابق 700 ألف يورو إثر تهريب واستثمار أمواله إلى الخارج، وعمد وزير الخزينة السابق على تأسيس شركة أوف شور سنة 2000، استعملت من أجل استكمال بيع الأسهم التي يمتلكها في بنك (société générale) فرع الجزائر والبالغة 29% لصالح آل خلفية بنك³⁸.

الخلاصة :

يشهد نموذج الاعمال الدولي تناميا مذهلا في حركة الأموال وتنقلها وتحويلها عبر الحدود الوطنية، إذ أصبح يكتسي طبيعة النشاط المصرفي العديد من المخاطر نتيجة المرونة التي تتيحها التنظيمات، فقد استطاعت البنوك التوسع في أنشطتها بطرق غير قانونية أو بطرق قانونية غير أخلاقية، تمكنها من إخفاء جزء كبير من نشاطها وجعلها لا تخضع لأي قيود تنظيمية، وهذه الحالة لا تعكس وجود اطار قانوني فعال متعلق بمخاطر الامتثال.

فلا يمكن أن تقتصر إستراتيجية إدارة مخاطر الامتثال على واقع نصوص القانونية اذ يميز البيئة الجزائرية مجموعة من الانتهاكات الخطيرة للمنظومة المالية (سوق موازي، قانون في خدمة اطراف معينة، عمليات رقابة موجهة، حسابات بنكية اوفشور) التي من شأنها التأثير في وجود ادارة سليمة لمخاطر الامتثال، لذا فمن الاجدر توسيع حدود مخاطر الامتثال الى كل سلوك مخالف لسلامة النظام المصرفي والذي يلحق الضرر بمصالح الاقتصاديات الوطنية -المخططات الاحتياطية التي تستخدمها البنوك عبر الوطنية- إضافة الى سلوكات كل القواعد التي تتخذ صفة القانونية لكنها تبقى غير أخلاقية، والتي أثبت الواقع عيوبها لما لها من اثار تمس بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية للدول على الصعيدين الدولي او المحلي.

الاحالات:

- ¹ MiFID: is the Markets in Financial Instruments Directive.
- ² Birindelli, G. and P. Ferretti (2008). "Compliance risk in Italian banks: the results of a survey." Journal of Financial Regulation and Compliance 16(4): 335-351.
- ³ Lagzdins, A. and B. Sloka (2012). "COMPLIANCE PROGRAM IN LATVIAS' BANKING SECTOR: THE RESULTS OF A SURVEY." European Integration Studies (6): 225-232.
- ⁴ Losiewicz-Dniestrzanska, E. (2015). "Monitoring of Compliance Risk in the Bank." Procedia Economics and Finance 26: 800-805.
- ⁵ سماح حسين علي (2017)، ماهية مراقبة الامتثال في المصارف (دراسة مقارنة)، مجلة أهل البيت، العدد 21، ص. 494-513.
- ⁶ Miller, G. P. (2014). "The Role of Risk Management and Compliance in Banking Integration." NYU Law and Economics Research Pape. P19.
- ⁷ سماح حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- ⁸ سلمان، ب. م. (2013). "الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها" مجلة الدراسات المالية والمصرفية الاردن العدد الثالث 2013، ص 15.
- ⁹ علاوي، م. (2013). "وظيفة مراقبة الامتثال تعريفها واهميتها" مجلة الاردن الدراسات المالية والمصرفية العدد الثالث 2013، ص 7.
- ¹⁰ Singh, D. (2005). "Basel Committee on Banking Supervision: Compliance and the compliance function in banks." Journal of Banking Regulation 6(4): P 8.
- ¹¹ Committee, B. (2003). "Sound practices for the management and supervision of operational risk." Bank for International Settlements: Basel Committee Publications (96): 14.
- ¹² Losiewicz-Dniestrzanska, E. (2015). op.cit p800-805.
- ¹³ Lagzdins and Sloka 2012 op.cit
- ¹⁴ Singh 2005, Op.Cit.. P3-P8
- ¹⁵ Tricker, R. B. (2015). Corporate governance :Principles, policies, and practices, OUP Oxford.P31
- ¹⁶ Idem.P31.
- ¹⁷ Idem.P31.
- ¹⁸ Singh 2005, Op.Cit.. P6.
- ¹⁹ Lagzdins and Sloka, op.cit, p 228
- ²⁰ فاتكا: قانون الامتثال الضريبي قانون الامتثال الضريبي الذي فرضته وزارة الخزانة الامريكي سنة 2014 وحث القانون على مكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين الذين يملكون حسابات وأصول مالية خارج أمريكا وذلك من خلال إلزام المؤسسات المالية الاجنبية بتقديم تقارير عنهم الى مصلحة الضرائب الامريكية، على أن يتحمل غرامات في حالة عدم التصريح. ي
- ²¹ Dizdarevic, M. A. (2010). "The FATCA Provisions of the Hire Act: Boldly Going Where No Withholding Has Gone Before." Fordham L. Rev. 79: 2967.
- ²² Bleker, S. and D. Hortensius (2014). "ISO 19600: The development of a global standard on compliance management." Business Compliance 2.
- ²³ Cash investigation - 'Panama Papers' Paradis fiscaux- le casse du siècle - intégrale <https://www.youtube.com/watch?v=L3ZIO-mBxfE>.
- ²⁴ التعامل مع "Kantex Mines Guinee" وهي منظمة يشتبه في انها مرتبطة بتهريب الأسلحة عبر غرب افريقيا.
- ²⁵ Manon Aubry, Thomas Dauphin..Banques en exil : comment les grandes banques européennes profitent des paradis fiscaux. Oxfam International.2017.P14
- ²⁶ د. أكرم حجازي، 2016، واقع النظام الدولي لقراءة في الميديا الغربية، منتدى المفكرين المسلمين ومركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.
- ²⁷ الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الدورة الحادية والثلاثون، الدراسة النهائية عن التدفقات المالية غير المشروعة، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي أعدها الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ص 12.
- ²⁸ تقرير اللامساواة في العالم، الملخص التنفيذي، مختبر اللامساواة العالمية، 2018، ص 11.
- ²⁹ نظام 11-08 لسنة 2012 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- ³⁰ نظام رقم 05-05 لسنة 2005 و المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.
- ³¹ قانون 01-05 لسنة 2005 و المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.
- ³² نظام 03-12 لسنة 2012 و المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.

³³ قانون 06-15 فيفري 2015 المعدل والمتمم لقانون 01-05 و المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب .

³⁴ الإذاعة الجزائرية ، 2015/02/02 ، متاح على الرابط :

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150202/29083.html:

³⁵ جريدة المساء الجزائرية، العدد 6099، 2017/01/31، ص 5.

³⁶ Momchil Dobrev-Halachev ;M (2018) The Real Reasons for the Financial Crise in Greece Based “Theory of Generate of Crises” and “Theory of Mafia” International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 2; ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Published by Canadian Center of Science and Education.p144

³⁷ «Voilà que la BEA se rendcomplice d’une vaste évasion fiscale»<https://radio-algerie.com>Publié le 12/05/2016.

³⁸ نقلا عن: http://www.elwatan.com/actualite/ces-fortunes-cachees-a-l-etranger-27-07-2017-349868_109.php تاريخ الاطلاع:

سبتمبر 2017. (تم تفصيل في وثائق بنما)